

الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء

بعد انتهاء حكم السيد أديب الشيشكلي وعودة البلاد إلى وضعها الشرعيّ، تسلّم القانونيّ القدير والسياسيّ المحنّك والمجاهد الكبير دولة الأستاذ صبري بك العسلي رئاسة مجلس الوزراء. ووجد أنّه من الخير للمصلحة العامة أن أشغل وظيفة أمين عامّ رئاسة مجلس الوزراء لمؤازرته في تصريف شؤونها وإدارتها، وقد سبق وكنا زميلي دراسة في كليّة الحقوق، وأكّنّ له كلّ احترام وتقدير. فقبلت على أن أحتفظ بعملي كنائب عامّ لدى محكمة التمييز. قبل دولة الرئيس ذلك واستصدر مرسوما بتاريخ ١٩٥٤/٤/٣ يحمل الرقم ٢٠٥ يعهد فيه إليّ بالقيام بوظيفة الأمين العامّ لرئاسة مجلس الوزراء بالوكالة، علاوة على وظيفتي الأصليّة.

وفي عهد رئاسة القانونيّ القدير دولة الأستاذ سعيد بك الغزيّ، رأى دولته أنّه من الخير للمصلحة العامة أن أثبتّ نهائياً أميناً عاماً لرئاسة مجلس الوزراء، فامتثلت لرغبته، واستصدر مرسوما بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١١ الرقم ٤٠٦٠ يتضمّن نقلي من وظيفة النائب العامّ لدى محكمة التمييز إلى وظيفة الأمين العامّ لرئاسة مجلس الوزراء.

دولة الأستاذ صبري بك العسلي :

تسلّمت الأمانة العامة في عهد رئاسته الأولى كما ذكرت، وكان فخامة هاشم بك الأتاسي رئيساً للجمهورية، إثر الانقلاب الذي أطاح بحكم السيد أديب الشيشكلي. ودولة الرئيس صبري بك العسلي شخصيّة فذة تتمتّع بشعبية كبيرة، وكان الأمين العامّ للحزب الوطنيّ، ديمقراطيّ النزعة بطبيعته، قويّ العزيمة عندما يجب الحزم، لينّ العريكة عندما تتطلّب الحكمة الرحمة واللين، سريع البديهة، من أفصح رجالات سورية لساناً. ومن أخلاقه الفاضلة أنّه يستقبل زائريه وقاصديه في بيته منذ بزوغ الشمس، يوصل صاحب الحقّ إلى حقّه لمجرد أنّه صاحب حقّ، يأبى الظلم لنفسه كما يأباه لغيره من الناس. يأتي سراي الحكومة صباحاً فتتدفّق الجماهير أشكالا وألوانا، كلّ يريد قضاء حاجته، فيستقبلهم بوجه رحب. صادق القول، ييسر ولا يعسر، ينجز ما يعد به ضمن دائرة الحقّ والقانون.

كان دولة الأستاذ صبري بك العسلي في طليعة المجاهدين الذين حاربوا الفرنسيين في زمن الثورة السورية عام ١٩٢٥ مع عدد من أنسبائه الشباب، وتحدى الموت، وحكم عليه بعقوبات إرهابية.

لقد أعادت وزارة دولة الرئيس صبري بك الأمور إلى أوضاعها الدستورية، والطمأنينة إلى قلوب المواطنين، والثقة بين الشعب والحكومة، واستبشر الجميع خيراً ويمناً وإقبالا.

وأذكر لدولته، وكنت لا أزال أميناً عاماً بالوكالة، أنّه طلب إليّ ذات يوم أن أحضر مساء جلسة مجلس الوزراء، وأن أستدعي معي أمين عامّ وزارة العدل، وكان وقتئذ زميلي وصديقي رياض بك الميداني، لأنّ هناك بحثاً قانونياً سيتذاكر المجلس به. فلبّيت الطلب شاكراً.

وفي الوقت المحدّد اجتمع المجلس في قاعة الاجتماعات في سراي الحكومة، وحضرت وزميلي رياض بك. وكان دولة خالد بك العظم وزيراً للدفاع يرافقه الزعيم (العميد) شوكت بك شقير رئيس الأركان العامة.

افتتح دولة الرئيس صبري بك الجلسة وأوضح الموضوع الذي دعاني وأمين عامّ العدلية من أجله. ثمّ تناول

الحديث دولة خالد بك. ويتلخّص الموضوع، وهو اقتراحه على ما يبدو من سير المناقشة، بما يلي :

إنّ الدستور القائم يمنع تشكيل محاكم استثنائية. وقضايا أمن الدولة تفصل بها محاكم الجنائيات، ولكن يطول أمد فصلها في محكمة النقض. لذلك يقترح دولة خالد بك العظم وضع نصّ تشريعيّ يتضمّن أنّه في حال مرور مدّة معيّنة كشهريّن أو ثلاثة مثلا على القضية أمام محكمة النقض دون أن تفصل بها، يسمي الحكم المطعون فيه مبرما وناظرا.

تناولت الحديث، ثمّ أعقبني زميلي رياض بك مؤيدا، موضّحا ما يلي : إمّا أن يكون للجاني المحكوم عليه الحقّ بالطعن بالحكم الصادر بحقه وتمييزه، أو أن لا يكون. فطالما أنّ المشرّع أعطاه هذا الحقّ وممارسه ضمن المدّة القانونيّة، فما ذنبه إذا أبطأت محكمة التمييز في الفصل بقضيّته، حتّى يصبح الحكم بحقه مبرما، وأيّ سلطان له عليها حتّى يضطرّها للإسراع بالفصل فيها؟ وهل يجوز أن تحمّل الحكومة المحكوم عليه القابح في سجنه مسؤوليّة إبطاء محكمة التمييز بالفصل في قضيّته، فتجعل الحكم المطعون فيه قطعياّ ومبرما بحقه؟

هذا بالإضافة إلى أنّ القضية في محكمة التمييز تمرّ على رئيس ومستشارين ويتناولها كلّ منهم على انفراد درسا وتمحيصا، وقد يضطرّ للرجوع إليها ثانية وثالثة، ويراجع بشأنها مصادر علميّة كثيرة، فمن الصعب والحالة هذه أن تقيّد محكمة النقض بمدّة محدودة للفصل في القضية.

ثمّ أضفت، ومع هذا يمكن لمجلس الوزراء، إذا أراد، أن يحدّد مدّة كافية لمحكمة التمييز لترجيح دراسة قضايا أمن الدولة على سواها والفصل فيها ضمن تلك المدّة، تحت طائلة عرض الموضوع على مجلس القضاء الأعلى في حال التأخير، وذلك للتأكد من وجود ما يبرّر هذا التأخير.

اغتاظ خالد بك من هذا الجواب ونهض وقال لرئيس الأركان الذي كان يرافقه وجالسا بقره : «هيا بنا يا شوكت بك، هذا جهاز الحكومة ضدّ الحكومة.» وانتهت جلسة مجلس الوزراء على لا شيء.

لحقت بخالد بك وقلت له : «كنت يا سيّدي وزيرا للعدل، وأدرك أنّي لا أزال النائب العامّ لدى محكمة التمييز. ألا ترى مثلي أنّ جعل الحكم المطعون فيه قطعياّ لعدم فصل محكمة التمييز فيه خلال مدّة محدودة يتنافر ويتعارض مع أبسط قواعد العدالة والمبادئ الحقوقيّة؟ ويشكّل على المحكوم عليه المميّز ظلما فادحا لا يمكن تلافيه؟» هزّ خالد بك رأسه وابتسم وذهب.

وفي جلسات لاحقة عاد مجلس الوزراء وقرّر ما سبق وعرضناه عليه وانتهى الأمر.

التعويض على المجاهدين :

في زمن رئاسة دولة الأستاذ صبري بك العسلي، وفي عام ١٩٥٤ بالذات، صدر قانون عن مجلس النواب السوريّ برقم ٢١٣ تاريخ ١٩٥٤/٨/٣ يقضي بأن تضمّن إلى خدمة الموظّف أو المتقاعد الذي اشترك في ثورة ١٩٢٠ وثورة ١٩٢٥ و١٩٢٦، أو في خدمة القضية الوطنيّة، المدّة التي بقي فيها خارج الوظيفة في عهد الاحتلال وحتّى بداية العهد الوطنيّ.

وتنفيذا لأحكام هذا القانون وتثبيتا لوضع المستفيدين من أحكامه بمختلف وسائل الإثبات، فقد شكّل دولة الرئيس صبري بك لجنة برئاسة الأمين العامّ لرئاسة مجلس الوزراء كاتب هذه المذكرات، وعضويّة كلّ من أمين عامّ وزارة الداخليّة إحسان بك القوّاص، والنائب العامّ لدى ديوان المحاسبات جورج بك خوري.

وبالفعل فقد اجتمعت اللجنة بفترات مختلفة وقامت بعملها على أحسن ما يكون، وأنصفت تلك الفئة الصالحة الخيرة من أبناء الوطن التي جاهدت جهاد الأبطال في الثورات السورية فاستحق أفرادها تقدير الوطن، جزاهم الله خير جزاء عما قاموا به في سبيل وطنهم ومواطنيهم.

العدالة والتجرد :

في عهد رئاسة دولة صبري بك الأولى، كانت الحكومة تضم وزراء من أكثر من حزب واحد. راجع دولة الرئيس صبري بك وزير من وزراء حزب آخر وأبلغه أنّ حديثاً نقل إليه عن لسان سكرتير مجلس الوزراء السيد حامد العامري فاه به في حافلة الترام، ويتضمن طعنا في حزب ذلك الوزير، وأصرّ على طلب تسريحه ليقى العمل الحكومي منسجما، ولمح بأسلوب ناعم أنّه قد يضطرّ وزملاؤه لإعادة النظر في التعاون الحكومي المشترك. فوعده دولة الرئيس صبري بك بدرس الموضوع والتحقيق فيه، ثمّ أطلعني على ذلك بوصفي الأمين العامّ للرئاسة لكي أحقق فيه. حققت في الموضوع وتأكد لي أنّ الحديث مدسوس على سكرتير مجلس الوزراء. ذلك لأنّ هذا الموظف رصين بطبعه ولا يتدخل في الشؤون السياسيّة والحزبيّة، بالإضافة إلى أنّه ليس ليدي رأيه جهارا حتّى في المجالس الخاصّة، فكيف يديه في حافلة الترام وعلى مسمع العديد من الركّاب؟ وبالنظر لما يتحلّى به دولة الرئيس من مكارم الأخلاق، وحسما لما يمكن أن ينشأ بين رجال الوزارة، فقد أمر باستبدال السكرتير بآخر وإعطائه عملا في الديوان. وهكذا حسم دولته الأمر وبقي هذا الموظف الكبير في وظيفته. وهو لا يزال مستشارا في ديوان الرئاسة عند كتابة هذه المذكرات. فلولا عدالة الرئيس صبري بك ومحافظة على الموظّفين لسرح هذا الموظف منذ عهد بعيد.

صبري بك عندما كان وزيرا للداخلية :

أسرد الحادثة التالية وقد شاهدتها بعيني وسمعتها بأذني :
قمت وأنا في القضاء بزيارة الأستاذ صبري بك في مكتبه بالسراي عندما كان وزيرا للداخلية. وأثناء زيارتي حضر أمين عامّ الوزارة، وكان بالأصل قاضيا، وقال للوزير : «حضر فلان، وذكر اسمه، وقد أخذ حكما من مجلس الشورى (مجلس الدولة اليوم) على وزارة الداخلية بإلغاء قرار تسريحه وإعادته إلى وظيفته ودفع جميع رواتبه المتراكمة، وهي تتجاوز العشرة آلاف ليرة سورية. فصرفته بسلام دون أن ألبي طلبه بتنفيذ القرار». وكان الأمين العامّ يروي الحادثة فخورا ويظنّ أنّه بذلك يؤدّي خدمة.
ولكنّ الوزير الأستاذ صبري بك اغتاض من هذا الجواب ومن هذا التصرف وقال للأمين العامّ : «لا أقبل منك هذا، فنحن إمّا دولة أم لا. فإنّ كُنّا دولة فيجب علينا أن نحترم قضاء بلادنا وأن نعمل على تنفيذ الأحكام الصادرة على الدولة، لا أن نتهرّب من الواجب. هذا ليس عمل دولة. ابعث الآن وراء الموظف الذي راجعك ونفّذ له الحكم بجميع محتوياته. وإذا كان لديك أحكام أخرى فنفّذها جميعها، ولا تترك مجالاً لظلم المواطنين.»

خجل الأمين العامّ وانصرف وعمل بتوجيهات وزير الداخلية بكلّ دقة وأمانة.

صبري بك والحراسة المسلّحة :

كان دولة الرئيس صبري بك العسلي، ابن الشعب البارّ، يثق بنفسه وبشعبيته ثقة لا حدود لها، لا سيّما وأنّه

شارك شخصيًا في أعمال الثورة السورية الكبرى وحكم عليه من أجل ذلك. وعندما تسلّم زمام رئاسة مجلس الوزراء للمرة الأولى، شاهد رجال الشرطة أمام بيته في محلة المهاجرين يخطّطون ويعملون لإقامة غرفة لحراسة مسلّحة، فمنعهم قائلًا إنّ رئيس الوزراء الذي لا تحميه شخصيته وشعبيته لا يحميه رجال الشرطة، وصرّهم بسلام. وبقي منزله وهو في رئاسة الوزارات الثلاث خالياً من أية حراسة مسلّحة لثقتة بنفسه وبشعبته.

دولة الأستاذ سعيد بك الغزّي

جاء دولة القانوني الكبير الأستاذ سعيد بك الغزّي ليرأس حكومة الإشراف على انتخابات المجلس النيابي، وذلك بعد أن اتّفتت كلمة الأحزاب عليه لثقتهم به ولحياده وتجرّده.

وسعيد بك نموذج رفيع في دماثة الأخلاق والتواضع، وعالم من علماء القانون، حاضر البديهة وسريع الإنجاز، لا ينتمي إلى حزب سياسيّ معيّن، محبوب من الجميع لأنّه يخدم الجميع. وفي عهد رئاسته جرت انتخابات نيابية كانت مثاليةً في تجرّد الحكومة عن التدخّل فيها، حتّى أنّه هو نفسه لم ينجح في الدورة الأولى حتّى عاد ونجح في الدورة الثانية.

زيارة السيّد أنور السادات نائب رئيس الجمهوريّة المصريّة :

في عهد رئاسة دولة الأستاذ سعيد بك الغزّي، حضر إلى دمشق زائراً السيّد أنور السادات نائب رئيس الجمهوريّة المصريّة آنئذ، ورئيس جمهوريّة مصر العربيّة فيما بعد، ومعه بعض كبار رجال الدولة. وصادف وجودهم في دمشق يوم جمعة. وكان التقليد يقضي القيام بواجب أداء الصلاة في الجامع الأمويّ الكبير برفقة دولة رئيس مجلس الوزراء.

ولمّا كان سبق وجرت في مصر محاكمة جماعة من الإخوان المسلمين، فقد أراد دولة الرئيس سعيد بك، بلطفه وسلامته تفكيره وبعد نظره، أن يتجنّب كلّ ما من شأنه أن يحدث خللاً أو اضطراباً أو انزعاجاً، فدعا السيّد أنور السادات ومرافقيه لتمضية يوم الجمعة بزيارة بلدة تدمر وآثارها ومتحفها ومركز النفط المارّ فيها. وبالفعل فقد ذهب الضيف الكريم وصحبه مع دولة رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزراء وصاحب هذه المذكّرات والسيّد سليمان المدرّس مدير شركة البترول وبعض معاونيه إلى تدمر بالطائرة التي أفلعت بنا من دمشق في صباح يوم الجمعة الباكر، وأمضينا النهار بكامله في تدمر. زار الوفد مختلف آثار تدمر ومركز مرور النفط، وفي المساء عدنا إلى دمشق.

جلالة الملك حسين :

في عهد رئاسة دولة الأستاذ سعيد بك الغزّي، زار دمشق جلاله الملك حسين عاهل المملكة الأردنيّة الهاشميّة. وصادف أن كان دولة الرئيس سعيد بك في السعوديّة. وكنت مع بعض الأمناء العامّين مدعوّين لزيارة الهند، وقد حدّد موعد السفر في اليوم الذي يسبق زيارة جلاله الملك لدمشق.

وبينما كنت متهيّئاً للسفر حوالي منتصف الليل، وإذ بالصديق فؤاد بك الحلبي أمين عامّ القصر الجمهوريّ يتّصل بي هاتفياً إلى البيت ويخبرني أنّ فخامة الرئيس شكري بك القوّتلي علم بأمر سفرتي إلى الهند، وأنّ جلاله الملك حسين سيحضر في الغد إلى سورية ودولة رئيس مجلس الوزراء متغيّب في السعوديّة، لذلك فإنّ

فخامة الرئيس الجليل يرى والحالة هذه ضرورة تأجيل زيارتي إلى الهند لمناسبة أخرى، لأكون في استقبال جلالة الملك، وأنه يكلمني من القصر الجمهوري وهو بالقرب من فخامة الرئيس. فأجبت راجياً نقل احتراماتي لفخامته وأني امتثالاً لرغبته ألغيت فوراً سفرتي إلى الهند، وسأكون غداً في موكب استقبال جلالة الملك حسين عند الحدود السورية الأردنية. فكلمني آنئذ فخامته هاتفياً شاكرًا امتثالي لرغبته وإلغاء سفرتي. وبالفعل ذهبت في اليوم التالي مع بعض الوزراء وكبار الرسميين لاستقبال جلالة العاهل الأردني عند الحدود. وكان استقبالا فخما يليق بجلالة الضيف النبيل.

وفي دمشق أقيمت لجلالته احتفالات كثيرة. وجرى حفل تبادل الأوسمة، فكان نصيبي واحداً منها هو وسام الكوكب الأردني من الطبقة الأولى.

وبعد انتهاء الزيارة عاد جلالته بيمين الله ورعايته إلى مملكته مودّعاً حتى الحدود السورية بكلّ حفاوة وإكرام.

دولة الأستاذ الكبير العلامة فارس بك الخوري

ثمّ جاء دولة الأستاذ الكبير العلامة فارس بك الخوري رئيساً لمجلس الوزراء. وهو بحر زاخر بالعلوم، ودائرة معارف لا تنضب، مشهود له بالمقدرة وطول الباع. كان دولته علماً من أعلام الفكر الفقهي والسياسي. تقلّب في أهمّ مناصب الدولة ووظائفها منذ أواخر العهد العثماني، فكان نائباً في مجلس «المبعوثان» العثماني. وكان في عهد جلالة الملك فيصل الأوّل ملك سورية وزيراً ومؤسساً لمعهد الحقوق العربيّ في دمشق وأستاذاً جليلاً فيه. وكان في عهد الانتداب الفرنسيّ والعهود الوطنيّة التالية وزيراً ونائباً ورئيساً لمجلس النواب، وأخيراً رئيساً لمجلس الوزراء.

تاريخ حافل بالموهب والأعمال المجيدة والصفات المميّزة والعلم الغزير الفيّاض.

ومن وفائه للمرحوم الملك فيصل الأوّل، أنّه في عهد رئاسته لمجلس الوزراء، حضر إلى لبنان جلالة ملك العراق فيصل الثاني، حفيد الملك فيصل الأوّل، مع سموّ وليّ عهده وعدد من الشخصيات العراقيّة البارزة، فوجد دولة الرئيس فارس بك أنّ واجب الوفاء من جهة وواجب المجاملة من جهة أخرى يقضيان بزيارة جلالة ملك العراق في بيروت. فقام بهذه الزيارة يرافقه وزير الخارجية فيضي بك الأتاسي وأمين عامّ القصر الجمهوريّ خالد بك شاتيلا، وأمين عامّ رئاسة مجلس الوزراء صاحب هذه المذكرات.

أشعرنا الحكومة اللبنانيّة بهذه الزيارة. وما أن وصلنا إلى الحدود السوريّة اللبنانيّة حتى كانت الحكومة اللبنانيّة في استقبال موكب دولة الرئيس استقبالا رسمياً. وتابع الموكب سيره إلى قصر الضيافة في بيروت حيث ينزل جلالة الضيف الكريم وصحبه. وبعد زيارة مجاملة لطيفة جداً واستعراض ذكريات الماضي المجيد، غادر الموكب قصر الضيافة مودّعاً بالتجلّة والاحترام.

ولمّا كان الواجب يقضي بزيارة رئيس الدولة المضيّفة، فقد توجّه الموكب إلى قصر رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة للاجتماع بفخامة الرئيس كميل بك شمعون في زيارة مجاملة.

وبعد تناول طعام الغداء، عاد الموكب إلى دمشق مودّعاً بالحفاوة والإكرام حتى الحدود.

دولة رئيس مجلس الوزراء اللبنانيّ سامي بك الصلح :

في عهد رئاسة دولة الأستاذ فارس بك الخوري، زار سورية دولة رئيس مجلس وزراء لبنان سامي بك الصلح

ومعه عدد من الشخصيات اللبنانية المرموقة. وقد استقبلنا الوفد رسمياً عند الحدود. وفي دمشق جرى له استقبال رسمي حافل تبعته مداولات بين رجال الدولتين الشقيقتين أذيع بنتيجته بلاغ رسمي مشترك.

دولة فارس بك والخليفة عمر بن الخطاب :

في عهد رئاسة دولة الأستاذ فارس بك الخوري أصدر وزير الاقتصاد الوطني تعليماته بشأن إغلاق جميع المحلات التجارية يوم الجمعة فقط باعتباره يوم تعطيل رسمي.

وكان بين التجار عدد من المسيحيين لم توافقهم تلك التعليمات لأنهم يعطّلون تقليدياً ودينياً يوم الأحد، فلا بدّ لهم والحالة هذه من فتح متاجرهم يوم الجمعة كي لا يضطّروا لتعطيل أعمالهم يومين في الأسبوع فيتضرّرون مادياً. لذلك عزموا أمرهم وأتوا يطلبون من دولة رئيس مجلس الوزراء إنصافهم وتعديل تعليمات وزير الاقتصاد.

أتصل دولة الرئيس بوزير الاقتصاد وسأله عن حقيقة الوضع، فأكد له صحّة هذه التعليمات، وهي تتفق مع ما نقله التجار. وهنا خاطب دولة الرئيس وزير الاقتصاد قائلاً : «أتريد أن تبطل تقليداً أقرّه الخليفة العظيم عمر بن الخطاب ولا يزال ساري المفعول إلى يومنا هذا؟» فاعتذر الوزير وعدّل تعليماته مجيزاً للتجار المسيحيين العمل يوم الجمعة بدل عطلتهم يوم الأحد.

دولة الأستاذ صبري بك العسلي ثانية :

بعد استقالة دولة الرئيس فارس بك الخوري، عاد الأستاذ صبري بك العسلي لتسلّم رئاسة مجلس الوزراء ثانية.

ومّا أذكره لدولته عن تجرّده الحزبيّ بالنسبة لوظائف الدولة رغم كونه أميناً عاماً للحزب الوطنيّ، أنّه شغرت وظيفة في الحلقة الأولى في الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، وكان لا بدّ من إملائها بحامل شهادة جامعيّة. هيّأنا موادّ المسابقة وحددنا لها موعداً وأعلنّا عنها وشكّلنا هيئة خاصة للإشراف عليها. وأخذ المهتمّون بهذه الوظيفة، وهم أكثر، يراجعون دولة الرئيس ومعظمهم من الحزب الوطنيّ. وناداني ذات يوم قبل موعد المسابقة وقال لي : «إنّ وظائف الدولة ملك لجميع أفراد الشعب، فمن ينجح يعيّن بها. وهي ليست ملكاً للحزب الوطنيّ أو لغيره من الأحزاب. لذلك اضرب صفحاً عن المراجعات بشأنها واعمل على تعيين الناجح في المسابقة.»

وبالفعل تمّت المسابقة ونجح فيها شخص لم نسمع باسمه من قبل ولا راجع أحد بشأنه ولا ينتمي في حينه لأيّ حزب من الأحزاب، وهو السيّد أحمد دعبول من قرية دير عطية في قضاء النبك، فعين في تلك الوظيفة ولا يزال حتّى يوم كتابة هذه السطور، على ما بلغني، موظّفاً في الأمانة العامة.

شخصيات سياسية كبيرة تزور سورية :

في عهد رئاسة دولة الأستاذ صبري بك العسلي، زارت سورية شخصيات سياسية رفيعة، أذكر منها رئيس وزراء تركيا، ورئيس وزراء الهند، ودولة رئيس وزراء باكستان، والأمير علي آل ثاني، والسادة أنور السادات وصالح جمال سالم وكمال الدين حسين من رجالات الثورة المصريّة، وأمير الكويت، وغيرهم. كما زارها عدد كبير من ممثلي جمعيات المغتربين.

وكنا نقيم لكلّ زائر كريم حفلات لائقة، كما كانت تجري مباحثات سياسية هامة حول العلاقات الثنائية بين البلدين والمصالح المشتركة.